الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الاقتصاد البريطاني يسجل نمواً بنسبة 0,7٪ خلال الربع الثاني من العام الحالي

لندن ـ كونا: كشف تقرير رسمي أن الاقتصاد البريطاني حقق خلال الربع الثاني من العام الحالي نموا إيجابيا بنسبة 0,7٪وليس 0,6٪ كما أشارت إليه التوقعات الأولية التي صدرت الشهر الماضي.
وأوضح التقرير الصادر عن مكتب الإحصاء الوطني أن المراجعة تمت بعد الحصول على التقارير النهائية لأداء عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية في الفترة بين أبريل ويونيو الماضيين، وأشار إلى أن قطاعات الخدمات والصناعة والبناء حققت نموا بنسبة 0,6 و0,4 و0,9٪على التوالي مضيفا أن هذا النمو سمح للاقتصاد البريطاني بتقليص الفجوة بين أدائه الحالي وأدائه قبل أزمة عام 2008 من 7,2 إلى 3,2٪.

ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والتجارية وانخفاض العقارات الاستثمارية خلال أسبوع

تداول 138 عقاراً خاصاً بقيمة 51 مليون دينار و41 عقاراً استثمارياً بـ 52 مليوناً

184 عقاراً إجمالي العقود العقارية بارتفاع عقارين مقارنة بالأسبوع السابق

أكدت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 7 إلى 11 يوليو الماضي أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 30 يونيو إلى 4 يوليو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 138 عقارا بمبلغ قدره 51 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 41 عقارا بقيمة 52 مليون دينار، وبلغ عدد عقار التجاري 5 عقارات بقيمة 18 مليون دينار هذا ولم يشهد عقار الشريط الساحلي او الحرفي أو المعارض أو المخازن أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 7 إلى 11 يوليو الماضي بلغ 184 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 182 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع عقارين، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 32 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 29 عقارا وارتفع المؤشر للعقار التجاري بواقع 3 عقارات وانخفض المؤشر بواقع عقارين لعقارات المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقار المعارض وانخفض المؤشر بواقع عقارين للعقار الحرفي خلال هذا الاسبوع.

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 7 إلى 11 يوليو الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 10 عقارات بمبلغ قدره 6,6 ملايين دينار ولم يشهد العقار الاستثماري أو التجاري او المخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 10 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 10 عقارات وذلك باستقرار مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 10 عقارات.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع عقار واحد وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد للعقارات الاستثمارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارات التجارية والمخازن خلال هذا الاسبوع.

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 7 إلى 11 يوليو الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 49 عقارا تداول منها 31 عقارا في العقار الخاص و 15 عقارا في العقار الاستثماري و3 عقارات في العقار التجاري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

واحتلت محافظة العاصمة المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 48 عقارا تداول منها 46 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري، وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 35 عقارا تداول منها 19 عقارا في العقار الخاص و14 عقارا في العقار الاستثماري وعقاران في العقار التجاري، وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 21 عقارا تداول منها 15 عقارا في العقار الخاص و6 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

وجاءت محافظة مبارك الكبير في الترتيب الخامس من خلال تداول 18 عقارا تداول منها 16 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعن الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة الجهراء من خلال تداول 13 عقارا تداول منها 11 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري، وعن الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	معارض	مخازن
العاصمة (1)	46	2	0	0	0	0
حولي (2)	19	14	2	0	0	0
الفروانية (3)	15	6	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	16	2	0	0	0	0
الاحمدي (5)	31	15	3	0	0	0
الجهراء (6)	11	2	0	0	0	0
المجموع	138	41	5	0	0	0

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	1	0	0	0	0
حولي (2)	4	0	0	0	0
الفروانية (3)	1	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	1	0	0	0	0
الاحمدي (5)	3	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	10	0	0	0	0

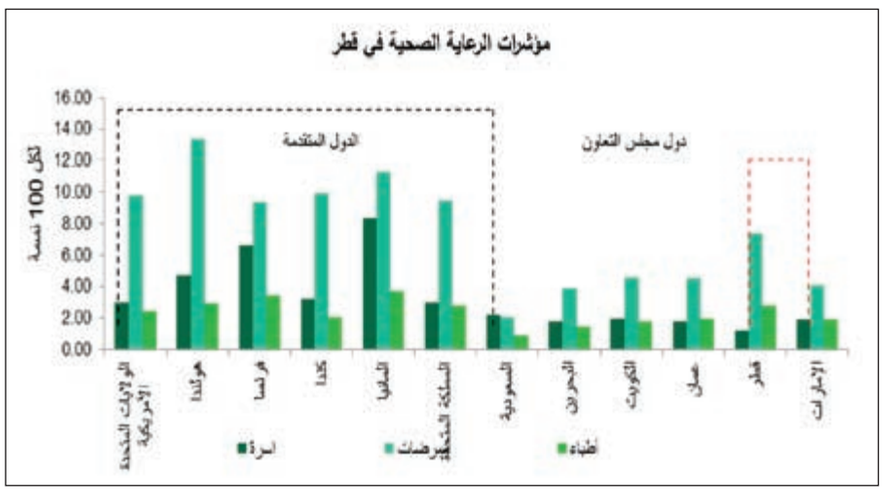

«بيتك للأبحاث»: نظرة إيجابية لقطاع الرعاية الصحية في قطر

قال تقرير صادر عن شركة بيتك للأبحاث التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) إن عدد سكان قطر ارتفع لما يزيد على الضعف خلال العقد الماضي، وذلك من حوالي 700 ألف نسمة في 2004 إلى نحو 1,84 مليون نسمة في 2012. وتعزو الزيادة السريعة في عدد السكان على مدى السنوات القليلة الماضية إلى الأداء القوي للاقتصاد القطري، مما أدى إلى خلق عدد كبير من المشاريع، والتي نتج عنها تدفق العديد من التخصصات للعمل في الأراضي القطرية. ونظرا للحجم الهائل والعدد الضخم من المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا والمشاريع الأخرى المخطط لها بالإضافة إلى فوز قطر بتنظيم نهائيات كأس العالم 2022، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان قطر إلى ما يزيد على نحو 2,2 مليون نسمه في 2016 وما يزيد على 3 ملايين نسمة بحلول عام 2020، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي. وستؤدي هذه الزيادة السريعة في عدد السكان إلى استمرار ارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات المتعلقة بالصحة والرعاية الصحية.

ولقد حافظ الاقتصاد القطري على تقديمه لأداء جيد وهو ما يؤثر بشكل إيجابي على قطاع الرعاية الصحية. ونتيجة التحضر وارتفاع الدخل لأغلبية سكان دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها قطر، فقد تبنى السكان نمط الحياة التي تفتقر إلى الأنشطة البدنية وتتسم بالابتعاد عن ممارسة الرياضة وتناول الأطعمة المصنعة والتي يؤدي العديد منها إلى زيادة الأمراض المزمنة (مثل داء السكري وتصلب الشرايين وغيرها من الأمراض المرتبطة بالسمنة)، وهي أمراض كانت غير مألوفة سابقا في المنطقة. فعلى سبيل المثال، شهد معدل الأمراض المرتبطة بالسكري زيادة غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتوقع أن تزيد الإصابة به من 1,5 مليون حالة في 2000 إلى 4,5 ملايين حالة في 2030.

وبمقارنة مؤشرات الرعاية الصحية في قطر مع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والبلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، نجد أن هناك نقصا في موارد سوق الرعاية الصحية القطري.

وبالرغم من أن هذا النقص يعد سائدا في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يتضح جليا في قطر والتي يوجد بها نقص كبير، حيث إن السوق القطري لديه أقل عدد من الأسرة بالنسبة لعدد السكان بين بلدان المجلس.

وفي ذات الوقت، تمثل نفقات الرعاية الصحية نسبة 1,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في قطر، ونظرا لانخفاض القاعدة السكانية وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، فإن قطر لديها حاليا أعلى معدل نفقات على الرعاية الصحية بالنسبة للفرد في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 1,715 دولار. ومع انخفاض معدل الأسرة لكل 1,000 شخص في قطر مقارنة بدول المجلس، فإن السوق يعرض مجالا أكبر أمام إنشاء وتطوير المستشفيات في قطر.

من ناحية أخرى، يبين تحليل السعة السريرية في المستشفيات أنه يوجد حاليا 12 مستشفى في قطر، بطاقة استيعابية قدرها 2,200 سرير في المستشفيات، ويشمل هذا القطاعين العام والخاص، ويستحوذ القطاع العام على الحصة الكبرى من السوق، حيث توجد 8 مستشفيات حكومية تمثل 80٪ من إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات، بمعدل 275 سريرا لكل مستشفى. بينما يتضمن القطاع الخاص 4 مستشفيات، ولكن نظرا للطاقة الاستيعابية المحدودة من الأسرة، فيمثل القطاع الخاص فقط ما نسبته 20٪ من مجموع أسرة المستشفيات القطرية، بمعدل 148 سريرا لكل مستشفى. وعلى هذا، يبلغ معدل السعة السريرية لكل مستشفى عبر القطاعين العام والخاص 223 سريرا لكل مستشفى، وقد شهدت أسرة المستشفيات في القطاع العام في قطر معدل نمو سنوي مركب بنسبة 5٪ منذ عام 2006، في حين شهد القطاع الخاص نموا بنسبة 8٪ خلال نفس الفترة. وتواصل المستشفيات الخاصة تمثيلها لحصة ضئيلة من سوق الرعاية الصحية القطري. وعلى الرغم من أن هناك فقط 4 مستشفيات خاصة في البلاد، إلا أنه يوجد في قطر ما يزيد على 200 من العيادات والمستوصفات الخاصة. وبالرغم من هذا العدد، إلا أن هذه العيادات تعد صغيرة بالنسبة للحجم ومستوى الخدمات المقدمة، ويتم حاليا التخطيط لإنشاء عدد 31 منشأة طبية أخرى (تتضمن مرافق ثانوية وثلاثية للرعاية الصحية) بين عامي 2013 و2021.

مخصصات الميزانية

شهدت ميزانية الرعاية الصحية العامة في دولة قطر زيادة سريعة خلال عام 2012، حيث جاءت الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2013/2012 أعلى بنسبة 47٪ مقارنة بميزانية السنة السابقة. ويبلغ متوسط الإنفاق على الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، وعلى الرغم من زيادة مخصص الرعاية الصحية في الميزانية، إلا أن الإنفاق على الرعاية الصحية في قطر لايزال متأخرا عن البلدان الخليجية الأخرى والعديد من الأسواق المتقدمة (حيث تنفق قطر 1,9٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية). كما أن الإنفاق على الرعاية الصحية في قطر يقل عن ربع نسبة نظيره في المملكة المتحدة (9,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وأقل بكثير عن إنفاق الولايات المتحدة عليها (17,9٪).

ويتوقع أن يزداد الطلب على الرعاية الصحية في قطر نظرا لأن قطر لديها واحد من أسرع معدلات النمو السكاني، مع ارتفاع متوسط الأعمار المتوقع عند الولادة وانخفاض معدلات وفيات الرضع. هذا بالإضافة إلى زيادة انتشار الأمراض غير المعدية، والمعروفة أيضا باسم أمراض نمط الحياة في قطر نتيجة لزيادة الرخاء والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتوفر سوق الرعاية الصحية في قطر فرصة للنمو على خلفية الزيادة السكانية وارتفاع مستويات الدخل. ويهيمن القطاع الحكومي «مؤسسة حمد الطبية» في الوقت الحاضر على سوق الرعاية الصحية في قطر، وهناك فجوة فيما يتعلق بالمعروض بالنسبة للنوعية الجيدة من مرافق الرعاية الصحية في القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الخدمات الصحية تدريجيا، خصوصا فيما يتعلق بالأمراض المزمنة، مثل مرض السكري، مع زيادة متوقعة في العيادات الخارجية في قطر. وعلاوة على ذلك، فإننا نتوقع أن تكون هناك زيادة ضخمة في الخدمات التي تقدمها المستشفيات فيما يتعلق بالأمومة ورعاية الأطفال وعلاج أمراض السكري. وبصورة عامة، فإننا ننظر بصورة إيجابية إلى سوق الرعاية الصحية القطري على المدى الطويل.

22 صفقة بقيمة 72 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 7 الى 11 يوليو الماضي عن 22 صفقة مليونية بقيمة 72 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 11 صفقة تمت في العقار الاستثماري و6 صفقات تمت في العقار الخاص و5 صفقات تمت في العقار التجاري.
اما الـ 11 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فقد كانت عبارة عن ارض مساحتها 3000 متر بقيمة 15,7 مليون دينار وأرض مساحتها 3150 مترا بقيمة 8,6 ملايين دينار وبناية مساحتها 1000 متر بقيمة 1,7 مليون دينار وأرض مساحتها 3200 متر بقيمة 4,9 ملايين دينار وبناية مساحتها 2254 مترا بقيمة 5,2 ملايين دينار وبناية مساحتها 1409 أمتار بقيمة 2,3 مليون دينار وبناية مساحتها 508 أمتار بقيمة 1,3 مليون دينار وبناية مساحتها 765 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 1000 متر بقيمة 1,9 مليون دينار.
كذلك كانت هناك 6 صفقات تمت في العقار الخاص عبارة عن بيت مساحته 1000 متر بقيمة مليون دينار وبيت مساحته 1014 مترا بقيمة مليون دينار وبيت مساحته 1000 متر بقيمة 1,3 مليون دينار وبيت مساحته 1000 متر بقيمة 1,4 مليون دينار وارض مساحتها 1750 مترا بقيمة 1,6 مليون دينار وبيت مساحته 750 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار.
كما كانت هناك 5 صفقات تمت في العقار التجاري عبارة عن مجمع مساحته 1370 مترا بقيمة 4 ملايين دينار ومجمع مساحته 1291 مترا بقيمة 3,5 ملايين دينار ومجمع مساحته 1000 متر بقيمة 3 ملايين دينار.

بمشاركة الجالية المصرية في الكويت

وزير الاستثمار يدعو المصريين بالخارج لإقامة استثمارات تنموية جديدة في مصر

توجه وزير الاستثمار أسامة صالح بدعوة المصريين بالخارج لإقامة استثمارات تنموية جديدة بوطنهم تساعد على دعم الاقتصاد الوطني وعلى ضخ العملات الأجنبية وفتح مجالات متنوعة للتشغيل.

وقال خلال افتتاح المؤتمر السابع للمصريين بالخارج والذي يقام تحت شعار «مصر في القلب» الذي شارك فيه ممثلو الجاليات المصرية في الكويت وباقي دول الخليج العربي والعالم الاجنبي ان مصر لن يبنيها سوى أبنائها المصريين وكلنا مطالبون بالوقوف صفا واحدا بالداخل والخارج من اجل إعادة توازن أدائنا الاقتصادي.

وزير الاستثمار أسامة صالح

جانب من المؤتمر (ناصر عبدالسيد)

وأشار وزير الاستثمار إلى أن المصريين في الخارج سفراء مصر في مختلف دول العالم ونعول عليهم الكثير في نقل الصورة الصحيحة للتحديات التي يشهدها الوطن من اجل إقامة الدولة المدنية الديموقراطية.

وقال أسامة صالح وزير الاستثمار ان تحسن الحالة الأمنية سينعكس على الاستقرار والاستثمار في مصر وأن هناك برنامجا واضحا للحكومة لتنفيذ خارطة الطريق وتسليم الوطن في وضع أكثر استعدادا للانطلاق بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، مشيرا إلى أن الحكومة تواجه تحديا كبيرا يتمثل في وصول عجز الموازنة إلى 14٪ وهو من أعلى المعدلات في العالم، لذا لابد من المواءمة بين المدفوعات والإيرادات لتجاوز هذا الأمر.

وأضاف أننا نخطط خلال العام القادم لخفض عجز الموازنة إلى 9٪ مؤكدا أن معدل النمو حاليا يبلغ 2,2٪ وهو نفس معدل النمو السكاني وبالتالي لا نشعر بالتحسن.

ومن جانبه كشف رئيس الوزراء د.حازم الببلاوي في كلمته التي ألقاها نيابة عنه كمال أبوعيطة وزير القوى العاملة أن تحويلات المصريين في الخارج قفزت إلى 19 مليار دولار وتبلغ مدخرات المصريين في البنوك تريليونا و200 مليار جنيه يوظف منها فقط نحو 45٪، وذلك إلى جانب مدخرات المصريين في أوعية غير رسمية والمدخرات غير المباشرة لدى الشركات والمؤسسات.

● القاهرة ـ ناهد إمام